

"الضرورة النظرية للواقعية الكلاسيكية الجديدة في سياق التحليل الجيوسياسي لمشروع الطريق والحزام"

آلان الاوسكان

## الضرورة النظرية للواقعية الكلاسيكية الجديدة في سياق التحليل الجيوسياسي لمشروع الطريق والحزام

### The Theoretical Necessity of the Neoclassical Realism in the Geopolitical Analysis of the Belt and Road Initiative



آلان الاوسكان

معهد الدوحة للدراسات العليا، قطر [aal095@dohainstitute.edu.qa](mailto:aal095@dohainstitute.edu.qa)

تاريخ الإرسال: 2021/07/29 تاريخ القبول: 2021/11/22 تاريخ النشر: 2022/01/01

#### ملخص:

تهدف هذه الورقة إلى تقديم محاكاة في صالح اعتماد النظرية الواقعية الكلاسيكية الجديدة كأداة لتحليل السياسة الخارجية الصينية، وتحديداً، أهميتها في تحليل التبعات الجيوسياسية لمشروع الطريق والحزام الصيني. تقوم الورقة في خدمة هذا الهدف بمناقشة الارتباط الحتمي بين تطور قدرات الصين الاقتصادية وأثرها المُراجع في النطاق الأوراسي؛ ومن ثم تسرد الورقة بشكل مختصر آليات اتخاذ القرار الصيني التي لعبت دوراً في تشكيل المشروع وكيفية تطوره؛ لتنتقل الورقة بعدها إلى دراسة التنافس الاقتصادي الصيني الروسي غير المباشر في آسيا الوسطى عموماً وكازاخستان خصوصاً، كمثال على التحول في موازين القوى في ظل تراجع الهيمنة الروسية. تختتم الورقة المحاججة بمناقشة السياسة الخارجية الكازاخية تجاه الدولتين المتنافستين، وما يعنيه هذا التفاعل من وجوب تضمين المركب الجيوسياسي لمشروع الطريق والحزام في أي مقارنة لتحليل السياسة الصينية الخارجية في أوراسيا.

**الكلمات المفتاحية:** الصين؛ مشروع الطريق والحزام؛ روسيا؛ جيوسياسة؛ الواقعية الكلاسيكية الجديدة.

#### Abstract:

This paper argues for using the Neo-Classical Realist approach for analyzing Chinese foreign policy decisions regarding the Belt and Road Initiative, particularly for the Initiative's geopolitical repercussions. For this purpose, the paper starts by discussing the inevitability of Revisionism, and Revisionist Action in the Eurasian region following the shift in the balance of power due to China's rocketing economic reach in BRI countries. The paper then describes the internal decision-making factors influencing the BRI's birth and direction, and it follows this with a brief case study of the indirect Sino-Russian economic competition in Kazakhstan, and the geopolitical results of this trilateral interaction. Finally, the paper concludes by restating the importance of the geopolitical component and its repercussions in any approach to analyzing the BRI.

**Keywords:** China; Russia; BRI; Geopolitics; Neo-Classical Realism.

\* المؤلف المرسل: آلان الاوسكان. [aal095@dohainstitute.edu.qa](mailto:aal095@dohainstitute.edu.qa)

## "الضرورة النظرية للواقعية الكلاسيكية الجديدة في سياق التحليل الجيوسياسي لمشروع الطريق والحزام"

آلان الاوسكان

مقدمة:

تتركز السياسة الخارجية الصينية، والتحليلات الأكاديمية حولها، خلال العقد الأخير حول مشروع الطريق والحزام، أو ما كان يُعرف سابقاً بطريق الحرير الجديد (وتعرف أيضاً باسم مبادرة حزام واحد طريق واحد OBOR). وأرى هذا التركيز مبرراً تماماً نظراً لحجم هذا المشروع التنموي والاستثماري غير المسبوق، والذي يحمل في طياته بذرة محتملة ينمو منها نظام عالمي جديد في ظلّ قواعد النظام الحالي، ويعمل من خلاله. يختلف الباحثون في مقاربات اشتباكهم مع هذا الموضوع المعقد، وينتج الخلاف بنظري عن عدّة أسباب، أهمّها تباين الرؤى حول النوايا الدافعة للمشروع، والآمال المعقودة عليه من قبل صنّاع السياسة الخارجية الصينيين بتعدّد مجالاتهم. يترتب على الطبيعة الضبابية لهذه الدوافع أن تكون عملية تحديد الإطار النظري الأنسب لدراسته أيضاً ضبابية، وغالباً ما تكون جل المقاربات قابلة للتطبيق حسب مستوى التحليل الذي يختاره الباحث وما يرغب في الوصول إليه، وبالتالي العدسة التي ينظر منها إلى المشروع. يقودنا هذا الإيهام إلى الدافع الأساسي لكتابة هذه الورقة، والتي أحاول من خلالها أن أجادل بضرورة عدم تجاهل الأثر الجيوسياسي لمشروع الحزام والطريق، ودوره الحاسم في خلق توازنات قوى جديدة في العالم عموماً، وأوراسيا خصوصاً، وآسيا الوسطى تحديداً على سبيل المثال، لأصل من خلال هذه المحاجة إلى أن المركب الجيوسياسي للمشروع، وأثره على موازين القوى والوضع القائم ككل، يؤكدان ضرورة النظر إلى المشروع من عدسة الباراداييم الواقعي. كما يوجب سياق تطور المشروع داخل الصين قبل خارجها أن نتعد عن الاختزالية السائدة في النظريات الواقعية البنوية، لتكون هذه الورقة محاجةً من أجل أهمية الواقعية الكلاسيكية الجديدة في تحليل السياسة الخارجية الصينية.

سعيًا لتحقيق الهدف من الورقة، يبدأ المبحث الأول منها بنقاشٍ نظري حول المسوغات التي دفعني إلى الافتراض أن نظرتنا التقليدية للدول المراجعة، وسياقات المراجعة ذاتها في حاجة لاستيعاب الطبيعة الحتمية التي يتصف بها فعل المراجعة، من حيث أن الظروف البنوية، التي تؤهل دولةً ما لهذا الدور، تقتضي أن يتم العمل به، أو تنعكس مباشرةً في السياسة الخارجية للدولة وإن كانت موجهةً نحو أمن الدولة ذاتها وحماية حدودها أو تطوير اقتصادها، وليست بالضرورة فعلاً إرادياً يهدف إلى تغيير موازين القوى بدرايةٍ وبقرار من صنّاع السياسة الخارجية. ومن ثم يستعرض المبحث الثاني مسار تطور فكرة الحزام والطريق - وإن بشكل مختصر - منذ أعلن عنها الرئيس الصيني شي جين بينغ عام 2013 في الأستانة عاصمة كازاخستان (ولم كان الإعلان رمزيةً سأخوض فيها لاحقاً). ويهدف هذا المبحث إلى تبيان الدور المركزي للفواعل دون الدولية لا في توجيه المشروع فحسب، بل وفي خلقه، وفي خلق السرديات المحيطة به، سواء على الساحة المحلية، أو الإقليمية، وحتى الدولية. ويمكن اعتبار هذا المبحث إشارةً إلى أفضلية الواقعية الكلاسيكية الجديدة على النظريات البنوية ضمن الباراداييم الواقعي في تحليل السياسة الخارجية للصين. ويقدم المبحث الثالث دراسة حالة مقتضبة حول أثر مشروع الحزام والطريق على الوضع الجيوسياسي في وسط آسيا، كازاخستان تحديداً، وأبرز اختياري حالة كازاخستان بالأثر الجيوسياسي الذي تبع توصيفها من قبل الصين كحجر أساس للمشروع على العلاقات الصينية الروسية، وعلى موازين الهيمنة في الممر الأوراسي. ويهدف المبحث الثالث بذلك إلى تبين رسوخ الشق الجيوسياسي الذي يحمله المشروع، والمستقل عن النوايا والدوافع الصينية وسرديات "ريح ربيع" التي تسود الخطاب الرسمي الصيني (Womack, 2013)، ومفهوم المكاسب المطلقة.

## "الضرورة النظرية للواقعية الكلاسيكية الجديدة في سياق التحليل الجيوسياسي لمشروع الطريق والحزام"

آلان الاوسكان

أختم الورقة بخلاصة مفادها أنّ حتمية تغيير المشروع موازين القوى في آسيا، والشق الجيوسياسي الذي لا يتجزأ عنه، يقوداننا إلى ضرورة التأمل في الأثر الذي سيلعبه المشروع على شكل النظام العالمي وموازن سياسات القوى فيه، وكل العوامل التي تجعل المقاربة الواقعية الكلاسيكية الجديدة هي الأنسب لدراسة هذا المشروع.

### 1. الجدل النظري:

تعدّ مقارنة موضوع كمشروع الحزام والطريق الصيني من أعقد المواضيع التي يمكن دراستها، وذلك نظراً لتعقيدها الفائق، وتعدد مستويات التحليل التي يمثل كل منها مقارنةً ضروريةً لكن غير كافية. من هنا تظهر أهمية الإشكالية التي تناقشها هذه الورقة، خصوصاً أن "كل نظرية تشكل منارة، أو عدسة، أو فلتر، يوجّهنا حسيها إلى ما تراه محورياً في فهم بقعة من العالم" (Donnelly, 2005, p. 30). ويمكن اعتبار المبحث الأول في هذه الورقة الجزء الأول من محاججتي في وجوب تحليل دوافع المشروع وتبعاته ضمن الباراداييم الواقعي، وتحديداً الواقعية الكلاسيكية الجديدة.

يتعيّن عليّ، قبل أن أخوض في تبرير افتراض الورقة، أن أبيّن عدداً من الأفكار التي ساقنتي إلى الافتراض ذاته. فأقول أولاً، أن النظرة التقليدية عن سلوك الدول المراجعة كسلوك إرادي وفاعل (Griffiths, 2007, p. 6; Jervis, 1999, p. 7; Sverrir, 2014, p. 7) الحالي. فإذا نظرنا إلى العوامل المادية والبنوية التي تشكل أهم المتغيرات التفسيرية في الباراداييم الواقعي، فسيظهر بجلاء الدور المركزي الذي تلعبه القوة، والهيكليات الناتجة عن ميزان القوة النسبية (مثل قطبية النظام الدولي)، في تشكيل النظام العالمي وتوجيه سلوك الدول التي يتشكل منها (Griffiths, 2007; Viotti & Kauppi, 2012, pp. 39–116; Waltz, 1979, pp. 102–129) الكامنة للدول (تماسك هويتها، ثقافتها، استقرارها، ...) تلعب دوراً في تقديرنا لقدرة الدولة (Agnew, 1994, pp. 53–80). فمن البديهي أيضاً أن تشكل القدرة الاقتصادية بكل أشكالها، وإن بشكل غير مباشر، عاملاً حاسماً في قدرة الدولة على تعبئة القوة الصلبة، وفي تشكيل ميزان القوى النسبي (Schweller, 2010, pp. 7–10). بناءً على ما تقدّم، تفرض العوامل البنوية التي تؤثر في القدرات الاقتصادية للدولة تغييراً على مستويين: تحسّن قدرة الدولة على التعبئة العسكرية وإن لم تترجم إليها بسباق تسلح أو غيره، فمجرد قدرة الدولة على هذه الترجمة متى شاءت بما يسمى "حزام الانتقال" (Schweller, 2010, p. 7) يعتبر اختلالاً في الوضع القائم. والمستوى الثاني يتعلق بالنفوذ السياسي للدولة على الدول المرتبطة بها بتشبيك اقتصادي، أو بميزان تجاري يختل لأحد الطرفين (Copeland 2001 as seen in Karlis & Polemis, 2019). بمعنى آخر، تعمل هذه العوامل البنوية كمحفزات لعملية مراجعة تلقائية للوضع القائم، ناتجة عن تغير ميزان القوة لصالح طرف دون الآخر. تبدو هذه الفكرة منطقية أكثر في ظل أحد أهم الافتراضات الأساسية في الباراداييم الواقعي، وهو اللابقيين المحيط بنوايا الدول من سلوكياتها، مما يحتم افتراض الأسوأ بغرض ضمان الأمن والبقاء (Griffiths, 2007; Viotti & Kauppi, 2012, p. 40; Waltz, 1979, p. 56). فلا تهمّ نية الدولة القادرة على المراجعة بقدر ما يجب التفكير بقدرتها عليها أساساً. أما في شكل الفعل المراجع، فهو غير مطلق، ومحدود: غير مطلق لأن التغيرات في ميزان القوى اليوم باتت متغيراً ثانوياً أمام ثابت راسخ، وهو الردع النووي، وبذلك تكون المراجعة التقليدية، كالتالي يفسر الواقعيون من خلالها الحرب العالمية الأولى مثلاً (Ikenberry, 2014, p. 83; Viotti & Kauppi, 2012, p. 83).

## "الضرورة النظرية للواقعية الكلاسيكية الجديدة في سياق التحليل الجيوسياسي لمشروع الطريق والحزام"

آلان الاوسكان

(76، غير واردة. وفي محدودية الفعل، يبيّن خضوع القوى الكبرى اليوم لقوانين اللعبة الدولية وسعيهم لتعظيم مكاسبهم أو قوتهم ضمن البنى الموجودة ومن خلالها، يوجي برسوخ النظام العالمي الجديد، وبأن أي عملية مراجعة محتملة ستكون محصورة في السياق أو الجغرافيا الإقليمية، وإلا فإنها ستواجه "نظاماً عالمياً هو الأكثر تنظيماً ورسوخاً عبر التاريخ ... والقائم على شبكة من التحالفات، والمؤسسات، والصفقات الجيوسياسية، والدول الزبائنية، والشراكات الديمقراطية." (Ikenberry, 2014)، وبذلك تؤدي ديناميكية هذه البنية التوسعية، والقادرة على احتواء ودمج القوى الصاعدة ضمنها، إلى حصر الفعل المراجع في محيطاتها الإقليمية.

يجب أيضاً ألا يُهمل أثر المتغيرات البنوية على الدولة ذاتها، وعلى آليات صنع القرار الداخلي والخارجي فيها. ويمكن الاستدلال على هذه الفكرة من خلال مراقبة أثار التحولات البنوية كعملية التحديث، والثورة الصناعية، وغيرها من التغيرات البنوية التي تفضي إلى تحولات في الأنظمة السياسية، والهويات، والثقافة السياسية ضمن الدول، ما يعني حتماً أنها ستعكس على عملية صنع سياسة الدولة الخارجية التي تبنى من خلال مجموع هذه الركائز استجابةً للمتغيرات الخارجية أو في ميزان القوى. نرى في الصين تمظهراً لهذه التغيرات في مفهوم الفيدرالية المالية، أو ما يعرف بالفيدرالية بنكهة صينية، وهي عملية اللامركزية التي تجلّى من خلالها الإصلاح الاقتصادي الصيني عبر توزيع عبء ومسؤولية صنع السياسات الاقتصادية من الحكومة المركزية إلى الحكومات المحلية للمحافظات (Qian & Weingast, 1996; Wang & Ma, 2012). وسأبين لاحقاً مركزية دور هذه الحكومات المحليّة لا في بناء تصور الطريق والحزام فحسب، بل وفي تحويله من مشروع محليّ يهدف إلى تنمية الغرب الصيني غير الساحلي، إلى مشروع إقليمي ومن ثم عالمي المدى ما أكسبه برأيي شقّه الجيوسياسي. إذاً، تشكل عملية صنع القرار متعددة الأطراف ضمن الدولة الصينية محوراً مهماً في القضية المدروسة، ولا يخدم إهمالها سوى اختزال الصين في صورة الدولة المركزية السلطوية ذات المطامع التوسعية، ويؤدي هذا التصنيف المعياري لمزلق ما بات يعرف بالسينوفوبيا (Sinophobia). تقدّم هذه النقطة أيضاً محاجةً قوية ضد تحليل الدور السياسي لمشروع الطريق والحزام من خلال نظريات التكامل الإقليمي أو الاقتصادي، حيث إن العوامل المعرفية في الدول المستهدفة تنموياً ضمن إطار المشروع من ثقافة أو هوية أو آليات صنع القرار السياسي، ترسم صورة مغايرة للسردية الصينية حول هدف المشروع ومآلاته، ولا تتفق مع ما نُظّر له كأسس للتكامل الإقليمي (Andrei, 2012)، خصوصاً في الدول النموذجية بانخراطها في المشروع مثل سريلانكا وكازاخستان، وسأتوسع في توضيح النقطة الخاصة بهذه الدول من خلال دراستي لموقعها في المشروع.

أخيراً، لا أعتقد بجدوى المقاربات الليبرالية المطروحة في العديد من الأبحاث التي تناولت مشروع الحزام والطريق كتمظهر للتشبيك الاقتصادي العالمي (Jones & Hameiri, 2020; Karlis & Polemis, 2019)، وكخضوع للصين لاقتصاد السوق المفتوح وعملها ضمنه، كمقاربة لشرح السياسة الخارجية الصينية المحقّلة على المشروع، لا لقصور في النظرية وإنما لأن المشروع بذاته، كما سأبين لاحقاً في الدراسة الإمبريقية عن كيفية تطور فكرته من دعوة إلى محور السياسة الخارجية الصينية، ليس استراتيجية واضحة ذات أبعاد محددة تندرج ضمن النظريات الليبرالية التقليدية، وإنما هو تكتّل من المقاربات الاقتصادية والأهداف الجيوستراتيجية التي تبنتها الحكومة الصينية على مرّ سنوات تبلور المشروع.

## 2. سياق تطور مشروع الحزام والطريق:

تُختزل الصين تقليدياً كما أسلفنا في كونها دولة مركزية قوية تطلق سياساتها ومشاريعها بمقاربة هرمية من الأعلى إلى الأسفل، وهو ما احتج عليه الكثير من المختصين بالشؤون الصينية (Jones & Hameiri, 2015; Zeng, 2019; Zeng et al., 2020). ومع أن الرئيس الصيني الحالي يعدّ الأكثر مركزية للحكم بعد الانفتاح الاقتصادي للصين، ويعدّ الأب الروحي لمشروع الحزام والطريق، يحتاج المختصون بأن المبادرات السياسية والاقتصادية الصينية حين الإعلان عنها لا تتعدى غالباً مستوى الرؤيا المستقبلية، أو الفكرة، وتترك الدولة للمختصين في الشؤون الاقتصادية والسياسات أن يبنوا بشكل تراكمي وتدريجي تفاصيل المسارات الضرورية لتحقيق هذه الرؤية (Zeng, 2019). لا يخرج مشروع الحزام والطريق عن هذا السياق، حيث يحتاج الباحثون بأن ضبابية المشروع التي تلاحظ في غياب أي معلومات رسمية حول حجمه، ومداه، والقطاعات التي يستهدفها، والمدن التي يقوم على وصلها، بل وحتى غياب خريطة واضحة للممرين المقترحين، إنما هي أدلة على أن المشروع وإن بدأ العمل عليه فهو غير مؤطر بوضوح نظراً لديناميكية عملية تطويره، وسيرها جنباً إلى جنب مع تطور توجهات الاقتصاد والسياسة الخارجية الصينية (Zeng, 2017, 2019). كما يرون هذا الإبهام المحيط بتفاصيل المشروع على أنه نتيجة للعوامل دون الدولتية العديدة التي تلعب دورها في تسيير المشروع وتفسير رؤاه ضمن الخطوط العريضة المقدسة التي نص عليها خطاب شي جين بينغ الذي أعلن فيه عن المشروع. وهنا تظهر أهمية المفهوم الذي سبق ذكره، الفيدرالية المالية الصينية، والتي تشكل - وإن بشكل غير مباشر - آلية مشاركة ديمقراطية للحكومات المحلية في توجيه سياقات السياسات الاقتصادية على المستوى الوطني، كما تتكفل بالدور كاملاً على المستوى المحلي بما يتسق مع السياسات الوطنية (Wang & Ma, 2012). تخدم عملية اللامركزية هذه دعم شرعية الحزب الحاكم عبر إشراكه لطبقات إضافية من المستفيدين والمهمشين عن النهضة الاقتصادية الصينية بما يسهم في استقرار الدولة ككل، ورسوخ شرعية النظام الحاكم فيها. ومن المنطقي أن تؤدي هذه العملية متعددة الأطراف إلى تنوع الرؤى وتضاربها أحياناً على المستوى المحلي بين الأقاليم الصينية، والتي يقول المختصون بأنهم عملوا بشكل جاد على جذب الثقل الاقتصادي والتنموي الذي وظفته الدولة خلف مشروع الحزام والطريق كلٌّ إلى محافظته، وفي كل محافظة حسب ما تحتاجه وما كان متصوراً عن احتياجاتها، كما أن التشتت يظهر أيضاً في تنوع التوجهات عند المراكز البحثية والوكالات الحكومية المركزية المتنوعة التي يفترض أن تسهم في بلورة المشروع (Zeng, 2019). وترى الوكالات الاقتصادية المشروع على أنه مبادرة للتكامل الاقتصادي مع الجوار القاري ولاحقاً مع الامتداد الأوراسي (Jones & Hameiri, 2020)، بينما يرى المختصون بالشؤون العسكرية أن الصين تحتاج إلى تنمية مقدراتها العسكرية لضمان قابلية تنفيذ المشروع، وحماية بناء التحتية، وتمكين الدول المشبّكة من الاعتماد على الأمن الصلب الذي تقدّمه الصين مع المشروع (Ghiselli, 2015). في المقابل، تغلب على الأوساط المختصة في العلاقات الدولية انطباعات عن الأبعاد الجيوسياسية للمشروع بما يتسق مع النظريتين السابقتين لكن يتنافى مع المعلن من سرديات "الربح للجميع" و"المكاسب المطلقة" التي تسود في الخطاب الرسمي الصيني. من الأمن إذاً أن نفترض أن هلامية أبعاد المشروع تتأتى من غياب النظرة الاستراتيجية الموحدة حول ماهيته داخل الصين قبل أن نبحث في وعينا عنه خارجها.

يجب ألا يطغى غياب الاستراتيجية الواضحة في تأطير المشروع من قبل الحكومة الصينية، أي عدم تصورها له على أنه أداة للسياسة الخارجية، على حقيقة أن الأقاليم الصينية هي ما حوله من مبادرة "التحول

## "الضرورة النظرية للواقعية الكلاسيكية الجديدة في سياق التحليل الجيوسياسي لمشروع الطريق والحزام"

ألان الاوسكان

غريباً" إلى مشروع طريق الحرير التاريخي الجديد إقليمياً (Ferdinand, 2016)، كما يجب ألا يطغى على تحويل الباحثين والسياسيين الصينيين له إلى النطاق الآسيوي والأوراسي في شكله الحالي. كما أن غياب التأطير المركزي له لا يعني عدم امتلاكه أطراً متعددة قائمة على التفسيرات المحلية المبنية على المصلحة، ويظهر ذلك في تبني العديد من الأقاليم الصينية مصطلحاً من العلوم العسكرية "رأس الجسر" لتوصيف مدنهم كمنطلقات لهذا المشروع إلى دول الجوار التي تحد المدينة، أو إلى الطرق البحرية التي تعبرها وتنطلق منها (Zeng, 2019). ورغم ذلك، لا يمكن عزل المشروع عن مآلاته الجيوسياسية، والتي تعتبر امتداداً طبيعياً لأي نوع من تمدد النفوذ الصيني الاقتصادي بالهيمنة على قطاعات التنمية في دول الممر البري والموانئ وبناءها التحتية في الممر البحري. لتبيان هذا الأثر الاستراتيجي أعمد إلى إجراء دراسة حالة مقتضبة حول وضع كازاخستان، الجمهورية السوفييتية السابقة، والحجر الأساس في مشروعين إقليميين متقاطعين: الحزام والطريق الصيني، والاتحاد الاقتصادي الأوراسي، وسيكون ذلك لب المبحث التالي.

أ. كازاخستان وسياسة التقارب الحذر:

لم يكن إعلان الرئيس الصيني عن مشروع الحزام والطريق في أستانة 2013 صدفةً (Nurgozhayeva, 2020)، حيث تشكل كازاخستان بحسب الخطاب الرسمي الصيني حجر الأساس للمشروع، فهي تتمتع بامتداد جغرافي كبير في وسط آسيا، وتعدّ من الدول الغنية بالطاقة والمعادن واليورانيوم، وتشكّل ممراً برياً طبيعياً يصل الصين بعنق الزجاجة في الوصل الأوراسي (Zogg, 2019). قامت سياسة الصين حتى قبل تصوّر مشروع الحزام والطريق على الاستثمار في كازاخستان في مجالات البنى التحتية والطرق، وحتىّ الصناعات الثقيلة واستخراج الطاقة وبنى نقلها (Clarke & Rice, 2020; Zogg, 2019). تلعب كازاخستان في الوقت نفس دوراً محورياً في تصور روسيا عن مشروعها الجيواقتصادي البديل: الاتحاد الاقتصادي الأوراسي (Clarke & Rice, 2020; Peyrouse, 2017)، إذ إنّ كازاخستان جمهورية سوفييتية سابقة مرتبطة بكثافة بالبنى التحتية الروسية باعتمادها على البنى التحتية السوفييتية التي كانت توجه كل التجارة والموارد الكازاخية نحو روسيا وغيرها. كما تعتمد كازاخستان إلى حدّ بعيد على روسيا في تكنولوجيا الأمن وأدواته، فضلاً عن واردات الأسلحة (وإن بدأت وارداتها الصينية بالارتفاع في الأعوام الأخيرة) (Clarke & Rice, 2020). يجعل تقاطع هذه العوامل الحالة الكازاخية مهمةً للدراسة، وتحديدًا -فيما همّنا- دراسة الأثر الجيوسياسي لمشروع الحزام والطريق على ميزان القوى في آسيا، والاستدلال على رسوخ الشق الجيوسياسي من هذا المشروع بغض النظر عن نيّة القائمين عليه.

ب. الصين في كازاخستان:

تقوم سياسة الصين في كازاخستان على ثلاث ركائز: أمن الطاقة، وتنوع طرق التبادل التجاري، والتنمية المحلية في الصين (Zogg, 2019). وللعمل ضمن هذه الركائز، تركّز الصين جهودها الاستثمارية بدايةً على تطوير بنى النقل التحتية كبناء خط سكك حديدية من مدينة دوستيك على الحدود الصينية الكازاخية إلى مدينة أقطاي القزوينية في كازاخستان، وتوسيع الميناء الجاف في أقطاي، وبناء آخر في كورك، وبناء مراكز لوجستية في أكتوبي وشمكنت الكازاخيتين (Clarke & Rice, 2020). وتهدف خطوط النقل هذه إلى وضع الأساس اللازم لمشروع الطريق السريع الواصل بين غرب الصين وغرب أوروبا، والنقل السككي الأوروبي الصيني

## "الضرورة النظرية للواقعية الكلاسيكية الجديدة في سياق التحليل الجيوسياسي لمشروع الطريق والحزام"

آلان الاوسكان

(CERF). إضافة إلى مشاريع النقل، عمدت الصين إلى الاستثمار في التنمية المحلية الكازاخية عبر الاتفاق مع حكومة نازارباييف على نقل أكثر من 51 مشروعاً صناعياً من الصين إلى كازاخستان، تشمل الصناعات البتروكيمياوية، الصناعات الكيماوية، الاستخراج والتعدين، والهندسات الميكانيكية والزراعية الصناعية (Clarke & Rice, 2020). ويضاف إلى كل هذه الاستثمارات الجارية والمستقبلية الاستثمار الصيني في توسيع القدرات التكنولوجية لقطاع الطاقة الكازاخية بهدف الإسهام في أمن الطاقة الصيني عبر زيادة الاستخراج وتمكين بنى النقل التحتية من أنابيب نفطية (كخط خورغوس النفطي) من الوصول إلى الصين (Clarke & Rice, 2020).

لا يعدّ الاستثمار الصيني في كازاخستان أحادي الجانب، ولا مملوكاً بشكل كلي للصين والشركات الصينية، فوعي كازاخستان (وعموم دول آسيا الوسطى) لأهمية موقعها بالنسبة للمشروع الصيني الواسع يجعلها في موقع تفاوضي ممتاز، وبالتالي فإن النخب الكازاخية سعت وتوسّعت إلى توطين التنمية في هذه الدول وتملّك حصص مهمة في المشاريع سألقة الذكر، وبذلك تم ربط المشروع الصيني بمشروع "الطريق الحرير" النهضوي الكازاخية، وبالجهود الرامية لتنوع مصادر الدخل ومسالك التصدير والاستيراد عامةً (Ohle et al., 2020).

يلقى الاستثمار الصيني في كازاخستان ترحيباً واسعاً من السلطة والنخب الاقتصادية المستفيدة منه، ومن شرائح السكان الأقل ارتباطاً بالإرث السوفييتي أو القومي الكازاخية؛ ولكن مدى هذه المشاريع، ودمج النهضة الكازاخية بمشروع سيادي لدولة أخرى مهيمنة مثل الصين، أدّى إلى تشكل رد فعل مشكك، إن لم نقل إنه معادٍ، للدور الصيني في كازاخستان (Clarke & Rice, 2020; Ohle et al., 2020). لم تلعب الضجّة الدوليّة حول تعامل السلطات الصينية مع أقلية الأويغور المسلمة دوراً إيجابياً في تجاوز رد الفعل هذا، بل ضخّمته، وأدى التوتر بين الشعب الكازاخية والاستثمار الصيني إلى تعطل حقيقي في بعض المشاريع المزمع إجراؤها، وتوّج هذا التأخر بالعطلة العالمية التي سببتها جائحة فيروس كورونا المستجد الذي شلّ حركة النقل البري -وهي في مرحلة التعافي الآن- (Feng, 2021). يعتبر ردّ الفعل الشعبي الكازاخية هذا دليلاً مهماً على دور آليات صنع القرار والعوامل المعرفية -التاريخية خصوصاً في هذه الحالة- في التأثير على سياقات السياسة الخارجية الصينية في الصين وكازاخستان. كما لا يمكن إهمال دور روسيا والإعلام الناطق بالروسية والنخب المدعومة روسياً في تشكّل ردّ الفعل هذا. ولنستكشف هذا الدور، أناقش في الجزء التالي باقتضاب العلاقات الروسية الكازاخية، ودور كازاخستان في الاتحاد الاقتصادي الأوراسي، تمهيداً للنقاش المحوري حول العلاقة الصينية الروسية وموازن الهيمنة الأوراسية الموضوعة على المحك في كازاخستان.

ج. روسيا في كازاخستان:

يتعين علينا لنفهم المصالح الروسية في كازاخستان ومركزية الأخيرة في مشاريع الأولى، أن نقرأ في كيفية تفكك الاتحاد السوفييتي، وكيف كانت الجمهوريات السوفييتية في آسيا الوسطى، على عكس نظيراتها في أوروبا الشرقية، أقل حميةً للانعتاق القومي. تركزت جهود الموقعين على وثيقة وفاة الاتحاد السوفييتي في مينسك على تشكيل بنية بديلة انخرطت في مفاوضات تشكيلها قادة جمهوريات آسيا الوسطى، وتعددت هذه الهيكليات البديلة، منها الاقتصادي ومنها السياسي، ومنها ما بقي حتى اليوم، ومنها ما فشل. أول هذه البنى كان كومونولث الدول المستقلة عام 1991، والذي بنيت عليه عام 1993 فكرة الاتحاد الاقتصادي بين أعضائه،

"الضرورة النظرية للواقعية الكلاسيكية الجديدة في سياق التحليل الجيوسياسي لمشروع الطريق والحزام"

آلان الاوسكان

فكان لروسيا وكازاخستان وبيلاروسيا أن وقعوا على تشكيل اتحاد جمركي بهدف الانتهاء إلى تشكيل منطقة اقتصادية حرة بين دول الاتحاد السوفييتي السابقة (CIS Exec Com, n.d.). نبع عن هذا الاتحاد الجمركي مفهوم أوسع وهو المجتمع الاقتصادي الأوراسي (EerAsEC) والذي ما لبث أن اتضح فشله بسبب استخدام روسيا له كأداة اقتصادية لدعم النمو الروسي وعودة الهيمنة الروسية على الدول الأعضاء، ثم تم إنهائه عام 2014 (Clarke & Rice, 2020). وبقي الاتحاد الجمركي بين روسيا وكازاخستان وبيلاروسيا قائماً، وحاولت الدول الأعضاء تقويته ليشكل منطقة اقتصادية حرة تسهل التبادل التجاري بين الدول الثلاث، كما بقيت المحاولات الروسية لإعادة فرض الهيمنة الروسية بالاعتماد على الإرث السوفييتي قائمة، وإن كانت كازاخستان قادرة نسبياً على تلافي الانصياع الكامل لها، ويظهر ذلك تحديداً في تجنب كازاخستان الانخراط في العقوبات المضادة التي فرضتها روسيا رداً على العقوبات الأمريكية الأوروبية التي نتجت عن ضم روسيا للقرم عام 2014 (Clarke & Rice, 2020; Ohle et al., 2020).

هـ . السياسة الكازاخية متعددة الحوامل، والتنافس التعاوني الصيني الروسي:

عنون صعود النفوذ الاقتصادي الصيني في وسط آسيا، وتحديداً في كازاخستان مرحلة جديدة من التنافس الضمني الصيني الروسي. فكان الخطاب الروسي حذراً حول هذا الطموح الصيني في تحويل وسط آسيا إلى المعبر الاقتصادي المهم المناسب مع موقع دوله بين آسيا عموماً والصين خاصةً مع أوروبا، لكن ثلاث عوامل أساسية مكنت الصين من تفادي المواجهة مع روسيا إلى اليوم في فضاء "الخارج القريب" لروسيا، وهي:

حاجة دول وسط آسيا الماسة لتنوع مصادر دخولها بعد اعتمادها المتزايد على القطاع الاستخراجي، وبيع النفط والغاز، مما جعل الاستثمار الصيني في البنى التحتية المتنوعة وخاصةً الصناعية محط ترحيب واسع من صناعات القرار في هذه الدول. ويعتبر المال الصيني، في حالة كازاخستان تحديداً، مركبةً للمشروع الهضوي الذي يقوده نازارباييف (Nurgozhayeva, 2020; Ohle et al., 2020; Zogg, 2019).

أما العامل الثاني فهو تراجع النفوذ الاقتصادي الروسي بحكم انخفاض أسعار النفط في السنوات الأخيرة، والتكلفة الباهظة لسياسات بوتن الخارجية بتدخله في أوكرانيا وسوريا، وبالتالي عدم استطاعة روسيا تقديم بديل جذاب لدول الخارج القريب يعوضها عن الحاجة للاستثمار الصيني (Peyrouse, 2017).

ثالثاً وأخيراً، يمكن النظر للسياسة الخارجية التي تنتهجها دول وسط آسيا، وبشكل أوضح في كازاخستان، والتي تقوم على تعدد الحوامل والداعمين، كدريئة لكل من النفوذ الصيني والروسي ضمن كازاخستان. حيث يظهر بشكل واضح ميل كازاخستان نحو الاستفادة من الاستثمار والتنمية الصينية، لكن مع استعمال روسيا كموازن إقليمي للنفوذ الصيني، بشكل يشبه السياسة الخارجية لعدد من الدول المحيطة بالصين والتي تخشى الهيمنة الصينية المطلقة عسكرياً أو اقتصادياً عليها، وتسعى لموازنة النفوذ الصيني بالهندي أو الياباني أو الروسي، ونرى في ميانمار مثلاً واضحاً عن هذه السياسة الخارجية (Ohle et al., 2020; Zogg, 2019).

تضع هذه العوامل الثلاث بتبعاتها كلاً من المشروعين الجيو اقتصاديين الصيني والروسي وجهاً لوجه في آسيا الوسطى، لكن الظروف التي تنطوي عليها العوامل منعت هذا الصدام من التطور إلى تنافس

## "الضرورة النظرية للواقعية الكلاسيكية الجديدة في سياق التحليل الجيوسياسي لمشروع الطريق والحزام"

ألان الاوسكان

جيوسياسي. ويمكن الاستدلال على هذه النقطة من التغير في الخطاب والسياسة الخارجية الروسية تجاه مشروع الحزام والطريق منذ أواسط العقد الأول لهذا القرن، وحتى اليوم. إذ إن روسيا توجهت -كنتيجة لعوامل داخلية وخارجية تحد قدرتها على التنافس الجيواقتصادي والجيوسياسي مع الصين-، نحو خلق سرديّة تعاون بين مشروع كل من الدولتين تحت مسمى "الشراكة الأوراسية العظمى" (Peyrouse, 2017) وضمن إطار عملية مكاملة التكامل الاقتصادي الأوراسي. ولا يمكن اعتبار هذا السلوك الروسي خضوعاً للهيمنة الصينية المتزامنة، بل يجب النظر إليه على أنه مناورة سياسية تتيح لروسيا أن تلعب دوراً في توجيه مشروع الطريق والحزام، وأن تبقي صورةً من الأحقية بالهيمنة الإقليمية عبر إدارتها لفضاء النفوذ الجيوسياسي الخاص بها بالتوافق مع الصين، كما تتيح لها أن تحقق هدفاً مهماً للسياسة الخارجية الروسية والصيني أيضاً في تحجيم النفوذ الغربي عموماً عن وسط آسيا وأوراسيا عموماً. وتبقى الفكرة الأهم من عملية التكامل هذه هي تجنب الصدام المباشر مع بكين، والذي سيكون سلب المآلات حتماً على روسيا؛ نظراً لاختلال الميزان التجاري الكبير بين البلدين، والحالة الروسية المتواضعة اقتصادياً على العموم.

يمكن تلخيص ما سبق على أنه فعل ورد فعل جيوسياسيين، إذ تقوم الصين بالفعل أولاً عبر أدواتها الاستثمارية والتنموية (أكرر: وإن لم يكن ذلك من خلال استراتيجيا واضحة لتغيير موازين القوى)، وتقوم روسيا برد الفعل ثانياً للمحافظة على الوضع القائم، وحماية نفوذها الجيوسياسي المتراجع في آسيا الوسطى أيضاً عبر أدوات اقتصادية تنموية. ويكون هذا جوهر النقطة الثانية في محاجتي حول وجود شق جيوسياسي غير قابل للإهمال، ينطوي عليه مشروع الطريق والحزام الصيني. فإذا كانت تُستقبل التنمية الصينية لكازاخستان على أنها تهديد للوضع الجيوسياسي القائم، ولو كان الهدف منها خلق أسواق جديدة للبضائع الصينية، أو تحقيق أمن الطاقة أو غيرها من الأهداف الداخلية البحتة، فسيكون لها انعكاسات جيوسياسية وأثر على ميزان القوى الإقليمي والقاري، وإن حقق المشروع غايته في الوصل مع أوروبا، سيكون الأثر أوضح على ميزان القوى العالمي أيضاً.

خاتمة:

بناءً على ما سبق، يشكّل مشروع الحزام والطريق الصيني حالة نموذجية لتمثّل تأثير - وتأثر - سياسات القوة، عبر الحامل الاقتصادي، على الجغرافيا، والتي تعدّ بدورها النطاق الأبرز لممارسة هذه السياسات. ويبين هذا المشروع متعدد الأبعاد والدوافع التأثير الذي يلعبه في مراجعة موازين القوى الحالية وتخليق الجديد منها. وأبني على هذه الخلاصة فرضي الأساسي في هذه الورقة، حول قابلية، بل وضرورة، النظر إلى المشروع ودراسته عبر عدسة الباراداييم الواقعي، والواقعية الكلاسيكية الجديدة تحديداً، فإن كانت النظريات الواقعية هي توصيف سلوك القوى الكبرى، فإن الجغرافيا هي المضمرة الأوضح لهذا السلوك.

قائمة المراجع

- Agnew, J. (1994). The Territorial Trap: The Geographical Assumptions of International Relations Theory. *Review of International Political Economy*, 1, 53–80. <https://doi.org/10.1080/09692299408434268>
- Andrei, L. (2012). The Economic Integration: Concept and End of Process. *Theoretical and Applied Economics*, 10(575).

"الضرورة النظرية للواقعية الكلاسيكية الجديدة في سياق التحليل الجيوسياسي لمشروع الطريق والحزام"

آلان الاوسكان

- CIS Exec Com. (n.d.). *About the Commonwealth of Independent States—CIS Executive Committee*. Retrieved April 28, 2021, from <https://cis.minsk.by/site/about-cis>
- Clarke, M., & Rice, D. (2020, October 19). Kazakhstan in Sino-Russian Relations: Cooperation and Competition between the EEU and BRI | The Asan Forum. *The Asan Forum*.  
<http://www.theasanforum.org/kazakhstan-in-sino-russian-relations-cooperation-and-competition-between-the-eeu-and-bri/>
- Donnelly, J. (2005). *Theories of international relations* (S. Burchill, Ed.; 3rd ed). Palgrave Macmillan.
- Feng, D. (2021, February 22). *Kazakhstan, China to seek solutions to delayed trade at border* -. Global Times.  
<https://www.globaltimes.cn/page/202102/1216168.shtml>
- Ferdinand, P. (2016). Westward ho-the China dream and 'one belt, one road': Chinese foreign policy under Xi Jinping. *International Affairs*, 92, 941–957. <https://doi.org/10.1111/1468-2346.12660>
- Ghiselli, A. (2015). The Belt, the Road and the PLA. *China Briefe*, 15(20), 14–17.
- Griffiths, M. (Ed.). (2007). Realism. In *International relations theory for the twenty-first century: An introduction* (pp. 10–20). Routledge.
- Ikenberry, G. J. (2014). The Illusion of Geopolitics: The Enduring Power of the Liberal Order. *Foreign Affairs*, 93(3), 80–90.
- Jervis, R. (1999). Realism, Neoliberalism, and Cooperation: Understanding the Debate. *International Security*, 24(1), 42–63.
- Jones, L., & Hameiri, S. (2020). *Debunking the myth of "debt-trap diplomacy" how recipient countries shape China's Belt and Road Initiative*. Royal Institute of International Affairs.  
<https://www.chathamhouse.org/sites/default/files/2020-08-25-debunking-myth-debt-trap-diplomacy-jones-hameiri.pdf>
- Karlis, T., & Polemis, D. (2019, April 11). *The Belt and Road initiative. A geopolitical analysis*.  
<https://doi.org/10.13140/RG.2.2.12968.21764>
- Nurgozhayeva, R. (2020, September 7). *How Is China's Belt and Road Changing Central Asia?*The Diplomat.  
<https://thediplomat.com/2020/07/how-is-chinas-belt-and-road-changing-central-asia/>
- Ohle, M., Cook, R. J., & Han, Z. (2020). China's engagement with Kazakhstan and Russia's Zugzwang: Why is Nur-Sultan incurring regional power hedging? *Journal of Eurasian Studies*, 11(1), 86–103.  
<https://doi.org/10.1177/1879366519900996>
- Peyrouse, S. (2017). The Evolution of Russia's Views on the Belt and Road Initiative. *Asia Policy*, 24, 96–102.
- Qian, Y., & Weingast, B. (1996). China's Transition to Markets: Market-Preserving Federalism, Chinese Style. *Journal of Policy Reform*, 1, 149–185. <https://doi.org/10.1080/13841289608523361>
- Schweller, R. (2010). Unanswered Threats: Political Constraints on the Balance of Power. *Unanswered Threats: Political Constraints on the Balance of Power*.
- Sverrir, S. (2014, March 6). John Mearsheimer's Theory of Offensive Realism and the Rise of China. *E-International Relations*. <https://www.e-ir.info/2014/03/06/john-mearsheimers-theory-of-offensive-realism-and-the-rise-of-china/>

"الضرورة النظرية للواقعية الكلاسيكية الجديدة في سياق التحليل الجيوسياسي لمشروع الطريق والحزام"

آلان الاوسكان

---

- Viotti, P. R., & Kauppi, M. V. (2012). *International relations theory* (5th ed). Longman.
- Waltz, K. N. (1979). *Theory of international politics*. Addison-Wesley Pub. Co.
- Wang, Z., & Ma, L. (2012). *New Development of Fiscal Decentralization in China*.
- Womack, B. (2013). Beyond win—win: Rethinking China's international relationships in an era of economic uncertainty. *International Affairs (Royal Institute of International Affairs 1944-)*, 89(4), 911–928.
- Zeng, J. (2017). Is China committed to peaceful rise? Debating how to secure core interests in China. *International Politics*, 54(5), 618–636. <https://doi.org/10.1057/s41311-017-0055-7>
- Zeng, J. (2019). Narrating China's belt and road initiative. *Global Policy*, 10(2), 207–216. <https://doi.org/10.1111/1758-5899.12662>
- Zeng, J., Xiao, Y., & Breslin, S. (2015). Securing China's core interests: The state of the debate in China. *International Affairs*, 91(2), 245–266. <https://doi.org/10.1111/1468-2346.12233>
- Zogg, B. (2019). *Kazakhstan: A Centrepiece in China's Belt and Road* [Application/pdf]. 4 p. <https://doi.org/10.3929/ETHZ-B-000362184>